ملخص بحث: "دستور تونس سنة1861: السياق المحلي والضغط الخارجي"

تميل بعض الأنساق الفكرية المعاصرة في تونس إلى ربط الدين بالفكر الميثي، فبعض السرديات السياسية بدت في لغة مترعة بالصلف عزّ نظيرها إزاء الدين، فالسياسي لا يقبل أن يخرج المعتقد من تحت سيطرته، فكل ما يهم أن يكون فكر ومعاش الرعية تحت مراقبة السلطة. دونكم في ذلك أن النخبة الصوفية باتت تؤجّر مواقفها للسلطة السياسية، فقد مثّلت الطرق الصوفية أهم تنظيم ديني في تونس، لما يتمتع به من نفوذ مادي على السكان، وغني عن البيان أن السلطة الحسينية تمكنت من تطويع أغلب المشرفين على هذا النسق الديني، حتى أمست الصوفية رافعة من رافعات الحكم المركزي تأتمر بأوامر الباي حتى وإن تعارضت مع الشرع والعرف. وقد أدى انتشار المذهب المالكي في المغرب العربي إلى تخادم الدين والسياسة، وغني عن البيان أن هذا المذهب كثيرا ما يتعاون مع الحكم المركزي، ويشار إلى أن المالكية تقبل بالسياق الاجتماعي والسياسي المحلي، فالمالكية لا تجد غضاضة في التعامل مع العرف حتى وإن تعارض مع جوهر الدين.

في هذا السياق من مخزنة العلماء لفائدة السلطة السياسية ورد الدستور التونسي لسنة 1861 في ثلاثة عشر بابا، ويسمى كذلك قانون الدولة التونسية، ومن أهم ما جاء في هذا الدستور أنه حدّ من سلطات الباي وأعوانه وجعل القانون هو الفيصل بين جميع السكان، وما يهمنا في هذا الصدد أنه جعل المعتقد شأنًا ذاتيًا صرفًا، ولا يفوتنا الإشارة إلى أن سنّ دستور 1861 لم يكن بمعزل عن الضغط الخارجي الذي عوّل على فصل تونس من سياقها الإسلامي حتى يسهل الانقضاض عليها لاحقا.

عبّر هذا الدستور عن تبعية نخبة تونس للغرب دون إعمال العقل الترجيحي، فتم تلقف كل ما يأتي من لدن الغرب، وهي نتيجة لمركبات النقص والرغبة في المحاكاة والإعجاب بإفرازاته الفكرية.

حسبنا التأكيد أن الدين يمكن أن يكون الوحدة الناظمة للمجتمع التونسي، بعيدًا عن تحجر الأصولية وعن خطر الاستلاب، ودون لوك ملتبس فإن أزمة الدولة والسياسة في تونس خلال القرن التاسع عشر هي من فعل السياسة لا من فعل الدين.

سنسعى لتناول حيثيات سنّ دستور 1861 وكذا الأثر الديني في دستور تونس، وتداعيات العقل السياسي على الحالة العامة بالبلاد التونسية، وقد تخيّرنا الإحاطة بهذا الموضوع في المحور السياسي لهذه الندوة.